

Distr.: General
19 January 2006
Arabic
Original: English/French



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٣٥٠ المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كوت ديفوار"، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"يدين مجلس الأمن بشدة الهجمات العنيفة التي تعرضت لها مؤخرا عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومرافق المنظمات غير الحكومية الدولية في كوت ديفوار من جانب مليشيات الشوارع والجماعات الأخرى المرتبطة "بالوطنيين الفتيان" ومحرضيهم. ويعرب المجلس عن قلقه العميق أيضا إزاء العنف والاحتجاجات المنظمة في الشوارع بقيادة "الوطنيين الفتيان" وخاصة في أبيدجان وفي مدن عديدة في الغرب.

"ويرى مجلس الأمن أن هاتين الواقعتين البالغتي الخطورة وغير المقبولتين تعرضان للخطر عملية المصالحة الوطنية التي جسدها القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) ومخالفتان لهذا القرار. ويهيب المجلس بجميع الإيفواريين الامتناع عن أي عمل عدائي، ويطلب الإنهاء الفوري لهذا العنف ولجميع رسائل الكراهية التي تبث في وسائل الإعلام وخاصة الهجمات على الأمم المتحدة. ويرحب المجلس بالمهمة العاجلة التي يضطلع بها بقيادة الرئيس أوباسانجو في أبيدجان ويشيد بجهوده ويأمل أن تسفر عن تخفيف سريع لحدة التوترات الحالية في الميدان.

"ويؤكد مجلس الأمن أيضا أن احتلال مرافق محطة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية يشكل اعتداء على حرية الإعلام وحياده وخرقا لمبادئ عملية المصالحة الوطنية، وللقرارات السابقة لمجلس الأمن واتفاقات السلام. ويطلب المجلس إعادة بسط السيطرة الفعلية لمجلس محطة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية ومديرها العام على المحطة فوراً.



”ويكرر مجلس الأمن تأييده التام لرئيس الوزراء، السيد تشارلز كونان باي. ويدعو عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى أن تقوم، وفقا لولايتها، بتقديم كل مايلزمه من دعم. ويكرر المجلس أيضا دعمه الكامل للفريق العامل الدولي، والممثل الخاص للأمين العام، والممثل السامي لشؤون الانتخابات. ويؤيد المجلس البيان الختامي الصادر عن الفريق في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

”ويدعو مجلس الأمن بشدة جميع الأطراف الإيفوارية إلى التعاون مع رئيس الوزراء، والفريق العامل الدولي، وفريق الوساطة، والممثل الخاص للأمين العام والممثل السامي لشؤون الانتخابات في تنفيذ خريطة الطريق.

”ويشدد المجلس على أنه سيفرض تدابير مُحكمة الهدف، على النحو المنصوص عليه في القرارين ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٦٤٣ (٢٠٠٥) على الأشخاص الذين ستحددهم اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ١٤ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) ممن يقومون، في جملة أمور أخرى، بوضع العراقيل أمام تنفيذ عملية السلام، بما في ذلك مهاجمة أو إعاقة أعمال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أو القوات الفرنسية أو الممثل السامي لشؤون الانتخابات أو الفريق العامل الدولي، أو الحض على الكراهية والعنف علنا“.